ابرز القضايا في مؤتمر الأطباء.. هجرة المختصين وتعرفة المعاينة

نقيب الأطباء لـ«الوطن»: نسبة المستبعدين من الدعم لا بأس بها

١٠ اختصاصات أعداد الأطباء فيها قليلة في سورية ودول الجوار

محمد منار حميجو
عبير سمير محمود

كشف نقيب الأطباء غسان فندي أن نسبة الأطباء الذين مارسوا المهنة أكثر من عشر سنوات ومن المتوقع استبعادهم من الدعم لا بأس بها من مجمل عدد الأطباء من دون أن يذكر النسبة باعتبار أن البيانات يتم جمعها من كل الفروع.

وفي تصريح لـ«الوطن» أعرب فندي عن تأييده بأن يرفع الدعم عن الأطباء المقتدرين الذين لا يحتاجونه وتوجيهه للأشخاص الذين يستحقونه، مشيراً إلى أن شريحة الأطباء مثل باقي الشرائح في الوطن يحق لها مثل ما يحق عليها وهي ليست ببعيدة وبالتالي فهي من الممكن أن تشعر بموضوع توجيه الدعم أكثر من غيرها باعتبار أنها أقرب للواقع الإنساني.

وبين أن مطالب الأطباء في مؤتمرات فروعهم السنوية تلخصت بتحسين مهنة الطب وتوفير احتياجاتها وتأمين المعيشة للطبيب في الحد الأدنى والتي يستحقها، مشيراً إلى أنه كانت هناك مطالب بتعديل التعرفة الطبية بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي باعتبار أن التعرفة الحالية قديمة.

وأشار إلى أن المهم في الموضوع الذي تمت مناقشته في المؤتمرات السنوية للفروع التي عقدت حتى تاريخ إعداد الخبر في سبعة فروع هو تأمين طبابة لكل شخص أينما كان وفي الوقت اللازم وضمن الإمكانية، معتبراً أنه بناء على هذه القاعدة العامة قد يكون التأمين الصحي أحد الأساسيات في تأمين هذه المعادلة باعتبار أنه يحقق انتفاء العلاقة المادية بين الطبيب والمريض وهذا يريح جميع الأطراف.

وفيما يتعلق بموضوع أطباء التخدير لفت فندي إلى ضرورة أن يتم تأمين حقوقهم اللازمة حتى لا تحتاج إلى استخدام عمالة من الخارج لأن التوصيات التي تم رفعها لتحسين وضعهم منها صرف مكافأة شهرية بمقدار ٢٠٠ ألف ليرة لكل طبيب هي جزء من حق وليس كل الحق وبالتالي فإن هذه الحلول أرخص الحلول على الحكومة.

ولفت إلى أن هناك مطالب أخرى وهي تدوير الزوايا بين طبيب التخدير والتأمين الصحي وبينه وبين المشفى الخاص وكذلك فيما بينهم أيضاً للحصول على حقوقهم كاملة، مشدداً على ضرورة أن يحصل الطبيب على كامل حقه من التأمين، ضارباً مثلاً بأن طبيب التخدير يحصل على ٣٠ بالمئة من أجور الطبيب الجراح إلا أنه يحصل عليها مجتزأة ولا يحصل عليها كاملة.

وكشف فندي أن هناك حوالي ١٠ اختصاصات أعداد الأطباء فيها قليلة ليس في سورية فقط بل في دول الجوار أيضاً، مشيراً إلى أن سورية معروفة بأنها ولادة وتصدر عقولاً، ومشدداً على ضرورة العمل على زيادة هذه الأعداد بهذه الاختصاصات.

وتصدر الوضع الاقتصادي ونزف القطاع الصحي من هجرة الأطباء، مناقشة أطباء اللاذقية تقريرهم السنوي تحت شعار «أطباء اللاذقية يضطلعون بمسؤولياتهم الكاملة بإعادة الإعمار كما كانوا بالانتصار بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد».

وتحدث عدد من الأطباء عن ضرورة تحسين دخل الطبيب في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة، وخاصة أن الطبيب تأثر عمله بكل الظروف الخدمية من ناحية ارتفاع الأسعار وانقطاع الكهرباء وصعوبات تأمين وسائل النقل وغيرها.

كما أشارت مداخلات الأطباء إلى نقص اختصاصات من الكوادر العاملة في المشافي والمراكز الصحية، مطالبين بإيجاد الحلول للحد من هذه الظاهرة وخاصة حاجة المشافي لاختصاصات الصدرية والتخدير بشكل خاص.

أمين فرع حزب البعث في اللاذقية هيثم إسماعيل أكد أن الأطباء وجميع العاملين بالقطاع الصحي يعملون بظروف صعبة ويقدمون الخدمة الطبية المثلى في جميع المشافي والهيئات والمراكز رغم قلة الإمكانيات.

وأشار إسماعيل إلى دور الطبيب المهم في هذه المرحلة، بأداء رسالته الإنسانية بمهنية كما كان وسيبقى دائماً من موقعه في المشفى شريكاً بالانتصار المؤزر لأبطال جيشنا الباسل في الميدان.

بدوره، أكد مدير الصحة في اللاذقية الدكتور هوازن مخلوف لـ«الوطن»، أن نقص الكوادر الطبية نقص عام في سورية وليس فقط في محافظة اللاذقية، مشيراً إلى أن تسرب الأطباء بحاجة إلى حلول مع فقدان عدد من الاختصاصات وبعضها الآخر قيد الفقدان.

قال مخلوف إن الحل من جهة نظري يبدأ من دخول الجامعة حتى تحديد الاختصاص بإعطاء حوافز أكبر للأطباء، مستشهداً بالمرسوم الذي أصدره السيد الرئيس الخاص بطب معالجة الأورام وانعكاسه على أطباء هذا الاختصاص بشكل عام.

وأضاف مدير الصحة إن مشافي الدولة تعاني من تسرب الكوادر التمريضية لخارج البلد بشكل كبير إضافة للفنيين في المخابر والأشعة والتخدير، والمطلوب إيجاد فرص للشباب الموجودين حالياً بهذه الاختصاصات قبل أن يسافروا بدورهم خارج البلد.

وأضاف إنه يجب العمل على تجديد روح الشباب بكل المراكز الموجودة سواء بالمراكز الصحية أو المشافي، في ظل المعاناة من نقص عنصر الشباب في هذه المواقع بشكل عام.

خريطة صحية

عن مسألة إغلاق بعض المراكز الصحية في الأرياف، قال مخلوف إن هناك قراراً حكومياً حول موضوع الإيجارات لكل هيئات الدولة وليس فقط للصحة، وأكد أن ما ينقص المراكز ليس فقط الطبيب إنما دراسة وضع الكادر الموجود إن لم يكن من القرية ذاتها سواء من ناحية الظروف الصعبة بمجال وسائل النقل وغيرها من خدمات لمن يريد أن يتعين بهذه المراكز البعيدة وخاصة التي بأماكن مكتظة سكانياً.

وذكر مخلوف أن تخديم المراكز بالطاقة البديلة بدأ بالتعاون مع عدة منظمات دولية ووزارة الصحة لتكون ضمن المراكز الصحية، مؤكداً العمل بكل الإمكانات والجهود لحل جميع المشاكل للوصول للخدمة الطبية الأفضل والأمثل.

واعتبر مخلوف أن الخريطة الصحية للمراكز الصحية في اللاذقية بحاجة لتعديل ونعمل لنعيد رسمها بطريقة صحيحة وجيدة بشكل عام.

وفيما يتعلق بأعطال الأجهزة الطبية (مرنان مغناطيسي وطبقي محوري) في المشافي الحكومية، أكد مخلوف أن الموضوع يتم وفق قانون الاستجرار المركزي وصيانة الأجهزة يتبع للمركزية بدمشق، منوها بالعمل في ظل ظروف حصار قاس جداً والقوانين الموجودة تصعّب موضوع الإصلاح ودائماً نرفع شكاوى للوزارة حول هذا الموضوع وبدورها تسعى لإيجاد الحلول.

وذكر أن العمل يتم وفق الإمكانيات مع وجود خطط لتحسين الأجهزة، رغم وجود النقص فقد تم إصلاح جهاز الطبقي المحوري في المشفى الوطني وهو قيد التجربة حالياً، إضافة لعودة عمل جهاز الطبقي في مشفى جبلة مع إمداد المشفى بجهازي ماموغراف وإيكو جديدين، مع استمرار عمل جميع أجهزة الأشعة بالمشافي بشكل كامل، منوها بعدم وجود أي نقص بالمنافس بمشافي الصحة ضمن المحافظة.

وأكد مدير الصحة أن الكادر الطبي يعمل بظروف قاسية ويتحمل المسؤولية ومستمر بالدوام والمناوبة بكل المشافي، لافتاً إلى التركيز الرئيسي على الخريجين الجدد وهم على قدر المسؤولية.

وبالنسبة إلى الوباء، أكد مخلوف أن الوضع مستقر حالياً، ونشهد موجة إصابات أقل من الموجة السابقة التي كانت قاسية، متوجهاً بالنصيحة للجميع بضرورة تلقي اللقاح (كجرعتين وجرعة داعمة) لكونه آمناً وفعالاً.

لتقصير مراكز الإطفاء وعدم وجود وقود للآليات بريف دمشق؟!

«الوزير» يوجّه كتاباً شديد اللهجة إلى «المحافظ» ويستشهد بحريق «ضاحية قدسيا»

كراز لـ«الوطن»: مذكرة تفصيلية حول الجاهزية.. وهناك نقص بالآليات وعناصر الإطفاء

فادي بك الشريف

وجه وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف كتاباً «شديد اللهجة» إلى محافظ ريف دمشق يبين بموجبه تقصير مراكز الإطفاء وبطء الاستجابة وآخرها حريق الياص في ضاحية قدسيا بسبب عدم وجود مناوبي إطفاء في المركز وعدم وجود وقود لآلية «الإطفاء».

وحمل الكتاب أن أغلب هذه الإشكاليات تقع على عاتق رؤساء الوحدات الإدارية التي تتبع لها هذه المراكز بشكل مباشر وهي ناتجة عن عدم اهتمامهم ومتابعتهم لجاهزية مراكز الإطفاء لديهم ما ينعكس سلباً على واقع الخدمة بهذه المراكز.

وأكد الكتاب أن هناك تبادلاً لإلقاء المسؤوليات بين فوج إطفاء (ريف دمشق ودمشق) في الكثير من المهام الواقعة بريف دمشق وحول مدينة دمشق.

وطلب وزير الإدارة المحلية من المحافظة دعوة رؤساء الوحدات الإدارية التي لديها مراكز إطفاء لحضور اجتماع ويدعى إليه مدير الإطفاء وإدارة الكوارث في الوزارة لمناقشة واقع هذه المراكز والصعوبات التي توجهها ومحاسبة المقصرين والعمل على إيجاد حلول وتحديد مسؤوليات العمل مع موافاة الوزارة بالنتائج.

ويأتي الكتاب، تزامناً مع التطرق للدعم الذي تقدمه الحكومة لقطاع الإطفاء في المحافظات من خلال رصد ٤ مليارات ليرة لشراء آليات جديدة هذا العام إضافة إلى رصد مبالغ مالية لإصلاح ١٠٠ آلية إطفاء متوقفة، مع التأكيد على المسابقة المركزية لرفد أفواج الإطفاء بالكوادر البشرية اللازمة.

هذا وعلمت «الوطن»، أن اجتماعاً ترأسه المحافظ معتز أبو النصر جمران أمس لمناقشة الموضوع من جميع جوانبه وتداعياته بحضور المعنيين والمختصين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع الدفاع المدني في محافظة ريف دمشق ميشيل كراز، أنه تم بحث الصعوبات والمشكلات التي يعاني منها فوج الإطفاء، مبيناً أن المحافظ طلب من الفوج إعداد مذكرة تفصيلية حول أمور الجهوزية.

وأكد كراز أن معظم المشكلات ناجمة عن نقص الآليات والكوادر البشرية، مع بحث واقع التجهيزات ومختلف المسائل المتعلقة بعمل الإطفاء، ذاكراً أن المحافظ وعد بمعالجة مختلف المشكلات الراهنة، علماً أن هناك آليات قديمة بحاجة إلى عملية إصلاح، مع وجود نقص واضح بالآليات.

وأكد عضو المكتب التنفيذي أن المسؤولية بتنفيذ المهام تقع على عاتق الوحدات الإدارية وفوج الإطفاء، مع مسؤولية المحافظة بالمتابعة وتوفير الدعم ومختلف المستلزمات، مؤكداً أن المحافظ تحدث بجدية عالية، على أن تتم معالجة الموضوع بأسرع وقت.

ونوه كراز بالعمل على طرح حلول جذرية لموضوع نقص العناصر، وخاصة في ظل وجود متطوعين وكوادر أساسية، مبيناً أن هناك ١٥ نقطة في ريف دمشق، وبالتالي تم تحديد واقع العمل في كل وحدة إدارية والصعوبات التي تعاني منها، مع التركيز على البلديات التي تشهد كثافة سكانية كبيرة مثل دوما وجرمانا وقدسيا وضاحية قدسيا.

كما أشار إلى الاستعداد قريباً لموضوع حرائق الأعشاب وحماية المحاصيل الزراعية، على أن يعقد اجتماع خاص وتوزيع المهام والمسؤوليات للقيام بالإجراءات اللازمة، مبيناً أن نسبة الحرائق في ريف دمشق انخفضت عن السنوات السابقة، في ظل المتابعة والدعم المقدم والاهتمام الكبير.

وأضاف: هناك ميزانية مخصصة لفوج الإطفاء والدفاع المدني، مع تأمين أية متطلبات وإصلاحات، ولاسيما مع حدوث اختراءات أثناء العمل، لذا يتم العمل على دعمهم قدر الإمكان.

وأكد عضو المكتب التنفيذي العمل على التنسيق مع المعنيين في محافظة دمشق، مضيفاً: يتحرك فوج الإطفاء الأقرب إلى مكان الحريق.

ويشار إلى أن الإدارة المحلية والبيئة نفذت ورشة عمل تدريبية لقادة أفواج ووحدات الإطفاء في المحافظات لتعزيز وتقوية قدراتهم ومهارات القيادة والتنظيم في حالات الكوارث والحرائق والأزمات، حيث تخلل الورشة محاضرات حول الوضع الزلزالي في سورية والمنطقة المحيطة بها وكيفية السيطرة والتعامل مع الحرائق إضافة إلى استعراض تجربة أفواج الإطفاء أثناء سيطرتهم على حرائق الحراج والغابات التي اندلعت عام ٢٠٢٠ والدروس المستفادة منها، إضافة إلى استعراض وتقييم عمل أفواج ووحدات الإطفاء للعام ٢٠٢١ بهدف تلافي السلبيات ورفع الكفاءة عبر تعزيز الجاهزية الفنية والتدريبية.

عجائب السوق... لا طلب لضعف القدرة الشرائية... ومع ذلك ترتفع الأسعار

حماة- محمد أحمد خبازي

ارتفعت أسعار معظم المواد الغذائية في أسواق حماة، مع بداية الأسبوع الجاري بنسبة ١٠ إلى ١٥ بالمئة عمّا كانت عليه في الأسبوع الماضي.

وبيّن العديد من المواطنين لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار زاد في معاناتهم الحياتية أكثر من قبل، وأصبحت قدرتهم الشرائية أمامه أكثر ضعفاً.

وأوضح بعضهم أنهم باتوا يشترون موادهم الضرورية لطبخة اليوم بـ«الحبة» بدلاً من الكيلو!. وذكر بعضهم أن كيلو البطاطا المالحة ذات النوعية الجيدة، بنحو ٢٥٠٠ ليرة، والبانجان الأسود ما بين ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ ليرة والبندورة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ ليرة، والخيار البلاستيكي بـ١٥٠٠.

ولفت بعضهم إلى أن المواد الأخرى ارتفعت هي أيضاً، بحيث صار كيس المناديل الورقية ما بين ٣٥٠٠ إلى ٣٨٠٠ ليرة، وكيس مسحوق الغسيل ٢ كيلو محلي المنشأ بـ٩١٠٠ ليرة، وسائل الجلي علبة صغيرة بـ ١٨٠٠ ليرة. وعزا العديد منهم هذه الارتفاعات الطارئة إلى طمع التجار والباعة، وردة فعلهم على استبعادهم من الدعم!.

وأما رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة محمود عرواني، فبيّن لـ«الوطن» أن حالة عجيبة من الكساد تسود الأسواق، بسبب ضعف القوة الشرائية للمواطنين، برغم أن كل المواد متوافرة.

وأوضح أن الأسعار تخضع للعرض والطلب، ولكن ضعف الإمكانيات عند المواطنين أدى إلى هذه الحالة العجيبة من الكساد، وذكر أن البطاطا مرتفعة السعر من مصدرها في خطاب ضارباً مثلاً بأن طبيب التخدير يحصل على ٣٠ بالمئة من أجور الطبيب الجراح إلا أنه يحصل عليها مجتزأة ولا يحصل عليها كاملة.

وكشف فندي أن هناك حوالي ١٠ اختصاصات أعداد الأطباء فيها قليلة ليس في سورية فقط بل في دول الجوار أيضاً، مشيراً إلى أن سورية معروفة بأنها ولادة وتصدر عقولاً، ومشدداً على ضرورة العمل على زيادة هذه الأعداد بهذه الاختصاصات.

وتصدر الوضع الاقتصادي ونزف القطاع الصحي من هجرة الأطباء، مناقشة أطباء اللاذقية تقريرهم السنوي تحت شعار «أطباء اللاذقية يضطلعون بمسؤولياتهم الكاملة بإعادة الإعمار كما كانوا بالانتصار بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد».

وتحدث عدد من الأطباء عن ضرورة تحسين دخل الطبيب في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة، وخاصة أن الطبيب تأثر عمله بكل الظروف الخدمية من ناحية ارتفاع الأسعار وانقطاع الكهرباء وصعوبات تأمين وسائل النقل وغيرها.

كما أشارت مداخلات الأطباء إلى نقص اختصاصات من الكوادر العاملة في المشافي والمراكز الصحية، مطالبين بإيجاد الحلول للحد من هذه الظاهرة وخاصة حاجة المشافي لاختصاصات الصدرية والتخدير بشكل خاص.

أمين فرع حزب البعث في اللاذقية هيثم إسماعيل أكد أن الأطباء وجميع العاملين بالقطاع الصحي يعملون بظروف صعبة ويقدمون الخدمة الطبية المثلى في جميع المشافي والهيئات والمراكز رغم قلة الإمكانيات.

وأشار إسماعيل إلى دور الطبيب المهم في هذه المرحلة، بأداء رسالته الإنسانية بمهنية كما كان وسيبقى دائماً من موقعه في المشفى شريكاً بالانتصار المؤزر لأبطال جيشنا الباسل في الميدان.

بدوره، أكد مدير الصحة في اللاذقية الدكتور هوازن مخلوف لـ«الوطن»، أن نقص الكوادر الطبية نقص عام في سورية وليس فقط في محافظة اللاذقية، مشيراً إلى أن تسرب الأطباء بحاجة إلى حلول مع فقدان عدد من الاختصاصات وبعضها الآخر قيد الفقدان.

قال مخلوف إن الحل من جهة نظري يبدأ من دخول الجامعة حتى تحديد الاختصاص بإعطاء حوافز أكبر للأطباء، مستشهداً بالمرسوم الذي أصدره السيد الرئيس الخاص بطب معالجة الأورام وانعكاسه على أطباء هذا الاختصاص بشكل عام.

وأضاف مدير الصحة إن مشافي الدولة تعاني من تسرب الكوادر التمريضية لخارج البلد بشكل كبير إضافة للفنيين في المخابر والأشعة والتخدير، والمطلوب إيجاد فرص للشباب الموجودين حالياً بهذه الاختصاصات قبل أن يسافروا بدورهم خارج البلد.

وأضاف إنه يجب العمل على تجديد روح الشباب بكل المراكز الموجودة سواء بالمراكز الصحية أو المشافي، في ظل المعاناة من نقص عنصر الشباب في هذه المواقع بشكل عام.

خريطة صحية

عن مسألة إغلاق بعض المراكز الصحية في الأرياف، قال مخلوف إن هناك قراراً حكومياً حول موضوع الإيجارات لكل هيئات الدولة وليس فقط للصحة، وأكد أن ما ينقص المراكز ليس فقط الطبيب إنما دراسة وضع الكادر الموجود إن لم يكن من القرية ذاتها سواء من ناحية الظروف الصعبة بمجال وسائل النقل وغيرها من خدمات لمن يريد أن يتعين بهذه المراكز البعيدة وخاصة التي بأماكن مكتظة سكانياً.

وذكر مخلوف أن تخديم المراكز بالطاقة البديلة بدأ بالتعاون مع عدة منظمات دولية ووزارة الصحة لتكون ضمن المراكز الصحية، مؤكداً العمل بكل الإمكانات والجهود لحل جميع المشاكل للوصول للخدمة الطبية الأفضل والأمثل.

واعتبر مخلوف أن الخريطة الصحية للمراكز الصحية في اللاذقية بحاجة لتعديل ونعمل لنعيد رسمها بطريقة صحيحة وجيدة بشكل عام.

وفيما يتعلق بأعطال الأجهزة الطبية (مرنان مغناطيسي وطبقي محوري) في المشافي الحكومية، أكد مخلوف أن الموضوع يتم وفق قانون الاستجرار المركزي وصيانة الأجهزة يتبع للمركزية بدمشق، منوها بالعمل في ظل ظروف حصار قاس جداً والقوانين الموجودة تصعّب موضوع الإصلاح ودائماً نرفع شكاوى للوزارة حول هذا الموضوع وبدورها تسعى لإيجاد الحلول.

وذكر أن العمل يتم وفق الإمكانيات مع وجود خطط لتحسين الأجهزة، رغم وجود النقص فقد تم إصلاح جهاز الطبقي المحوري في المشفى الوطني وهو قيد التجربة حالياً، إضافة لعودة عمل جهاز الطبقي في مشفى جبلة مع إمداد المشفى بجهازي ماموغراف وإيكو جديدين، مع استمرار عمل جميع أجهزة الأشعة بالمشافي بشكل كامل، منوها بعدم وجود أي نقص بالمنافس بمشافي الصحة ضمن المحافظة.

وأكد مدير الصحة أن الكادر الطبي يعمل بظروف قاسية ويتحمل المسؤولية ومستمر بالدوام والمناوبة بكل المشافي، لافتاً إلى التركيز الرئيسي على الخريجين الجدد وهم على قدر المسؤولية.

وبالنسبة إلى الوباء، أكد مخلوف أن الوضع مستقر حالياً، ونشهد موجة إصابات أقل من الموجة السابقة التي كانت قاسية، متوجهاً بالنصيحة للجميع بضرورة تلقي اللقاح (كجرعتين وجرعة داعمة) لكونه آمناً وفعالاً.